

التحليل الاستراتيجي لبيئة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن

د. صالح العقدة *

د. كريمة الجوهر *

ملخص

تعتمد قدرة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن ونجاحها على التواصل بينها وبين بيئتها من خلال فهم وتحليل مكونات هذه البيئة ذات التفاعل والتداخل بين متغيرات أو عوامل داخلية تكشف مجالاتها القوة والضعف، ومتغيرات خارجية تعكس جوانب الفرص والتهديدات التي تواجه المهنة، من خلال استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي ومنها نموذج SWOT لرصد جوانب الضعف والتهديدات ومحاولة تجاوزها والتغلب عليها، واغتنام الفرص المتاحة واستثمار جوانب القوة في المهنة لغرض تعزيز مركزها حاضرا ومستقبلا، وتحقيق اهدافها الاستراتيجية. ولغرض الوصول الى ذلك اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة لجمع البيانات الاولية للدراسة. حيث صممت وفقا لمحورين الاول يرتبط بجوانب قوة المهنة، والثاني يرتبط بمتغيرات البيئة الخارجية التي تشكل فرصا امام تطوير المهنة. وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج كان من اهمها، ان عوامل البيئة الخارجية المتمثلة (ببيئة المهمة الخاصة، والعوامل الثقافية، والاجتماعية، والقانونية والسياسية، والاقتصادية) اكثر تأثيرا من عوامل البيئة الداخلية المتمثلة (بشخصية المدقق، واستخدام التقنيات الحديثة، ونوع الخدمات المقدمة للعملاء، واجراءات جودة العمل في مكاتب التدقيق). وان جميع العوامل المختارة يمكن ان تشكل مقياسا للعوامل البيئية المؤثرة في مهنة المحاسبة القانونية في الاردن.

* استاذ مشارك، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

* استاذ مشارك، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

Strategic Analytical of the Legal Accounting Profession in Jordan

Dr. Saleh Al-Okdeh *

Dr. Karema Juhar *

ABSTRACT

The ability and success of legal accounting profession in Jordan depends on their interconnection with the environment through understanding and analyzing the components of this environment with its interactive overlapping with variables or internal factors that reveal areas of strengths and weaknesses and external variables reflecting aspects of opportunities and threats facing the profession through the use of strategic analytical tools such as model SWOT for monitoring vulnerabilities, threats and try to overcome them and take advantage of the available opportunities and investing the aspects of strengths in the profession for the purpose of enhancing their present and future, and achieving its strategic goals.

For the purpose of achieving that, the study adopted the descriptive analytical method through the questionnaire to collect the preliminary data for the study. It was designed in accordance with two fronts, the first is associated with the strength of the profession, and the second is associated with the variables of the external environment which constitutes opportunities for the development of the profession.

The study arrived at important results some of which is that the external environment factors (special task environment, cultural, social, legal, political, and economic factors) are more influential than the internal environment factors (auditor's personality, the use of modern techniques, the type of services provided to customers, and quality procedures of the work in the auditing offices). All the selected factors can constitute a standard of the environmental factors which affect the legal accounting profession in Jordan .

* Associate Professor, Applied Science University

* Associate Professor, Applied Science University

المقدمة

نظراً لأهمية وضرورة قيام مهنة المحاسبة القانونية بالدور الاكمل لها في المجتمع اجرى العديد من الباحثين دراسات لاستكشاف الجوانب المختلفه لهذه المهنة بشكل عام ، والمشاكل التي تواجه المدققين بصفة خاصة، حيث كشفت دراسة scott (نقلًا عن Russe 1996) أن عدم توافر محاضرين اكفاء في المحاسبة لديهم خبرة مناسبة في مجال الممارسات المهنية التي تنمي السلوكيات والمهارات المطلوبه في ممارسة المهنة لدى خريجي قسم المحاسبة ، يؤدي الى حدوث فجوة بين الخدمات الفعلية التي يقدمها اولئك الخريجون للجمهور وتلك المتوقعة منهم ، وفي دراسة لـ Akathaporn (2005) حددت المشاكل التي تواجه ممارسة المهنة في تايلند والى الاستراتيجيات الفعالة لتحسينها واكتشف الباحث ان التعليم المحاسبي شكل أهم عائق في تطوير المهنة ، اضافة الى قلة الوعي بأهمية مهنة المحاسبة ، وتوصل مجمع المحاسبين العرب (1997) الى ان واقع مهنة التدقيق في فلسطين يتصف بعدم وجود وعي لدى الاطراف التي يتعامل معها المدقق بالدور الحقيقي الذي يقوم به إذ ما زال البعض منهم يعتقد بان المدقق يهدف الى اكتشاف الازخام ، كما تبين ان هناك نقص في القوانين الفلسطينية التي توفر حماية للمدقق. واكد الرحيلي (2004) ان الدول النامية تعاني من مشاكل محاسبية جوهرية تلخص في نقص المحاسبين الكفاء في كافة مستويات المحاسبة ، ونقص في توافر المعلومات المحاسبية ، ومعايير التدقيق المناسبة ، وعجز التنظيمات المحاسبية الوطنية .

ومع تعقد بيئات الأعمال في ظل العولمة وتحرير التجارة والأسواق ، وتزايد الاجراءات التشريعية ، والتقدم التقني زادت التحديات أمام مزاولي المهنة ومحاسبى المستقبل ، لذا جاء اهتمام الباحثين بهذا الموضوع من خلال توظيف إحدى ادوات التحليل الاستراتيجي لتشخيص مختلف العوامل المؤثرة في اتجاه مسار مهنة المحاسبة القانونية في الاردن وبالشكل الذي يمكن الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة من رسم السياسات والخطط والبرامج المناسبة لضمان جودة أداء المهنة حالياً ومستقبلياً في ظل متغيرات وعوامل البيئة الداخلية والخارجية لها .

أولاً : مشكلة البحث

إن طبيعة مهنة المحاسبة القانونية، ومبررات اللجوء اليها، والمفاهيم المختلفة المستخدمة من قبل المحاسبين القانونيين في توصيل نتائج عملهم. يكتنفها مستوى مرتفع من سوء الفهم ، تساهم في حدوث فجوة في التفسير وكذلك في توقعات مستخدمي تقرير المحاسب القانوني (المدقق) ، وهذا يقود الى مايسمى بفجوة

التوقعات وتعتمد قدرة المهنة ونجاحها في مواجهة ذلك بشكل كبير، على درجة التواصل بينها وبين بيئتها والتي تتحدد من خلال فهم وتحليل مكونات هذه البيئة ذات التفاعل والتداخل، بين متغيرات او عوامل داخلية تكشف مجالات القوة والضعف . ومتغيرات خارجية تعكس جوانب الفرص والتهديدات التي تواجه المهنة.

لذا فان مشكلة البحث تتحدد بضعف الادراك الاستراتيجي للقائمين على تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الاردن في فهم مكونات بيئتها الداخلية والخارجية بصورة تفصيلية تؤمن سلامة التفكير الاستراتيجي لادارتها ضمن الرؤيا الشاملة المستقبلية لها.

ثانيا : أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة في اقتصاديات الدول التي في طور النمو. خاصة في ظل ما يسمى بالعملة وتحرير التجارة والاسواق وكذلك تنوع الخدمات التي تقدمها المهنة لقطاعات مختلفة وتزايد هذه الاهمية من خلال اعتمادها على ادوات التحليل الاستراتيجي في تحليل العوامل المؤثرة والحاسمة في اتجاه مسار المهنة الحالي والمستقبلي. وان أنجح في استخدام هذه الادوات سيضمن تحديد الأهداف الاستراتيجية للمهنة وتحديد المتطلبات الرئيسية لها في سبيل تحقيق تلك الاهداف ،وتمكن الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة من رسم السياسات والخطط الاستراتيجية وبرامج العمل المناسبة لضمان جودة الاداء في ضوء المحددات والمعوقات المستقبلية للمهنة.

ثالثا : أهداف البحث

ان نقطة الانطلاق في عملية تطوير وتنظيم المهنة تتمثل في دراسة البيئة المحيطة بها والتعرف على المشاكل التي يواجهها المهنيون وذلك لغرض اتخاذ الخطوات العملية الملائمة لتحقيق تطوير المهنة ،لذا فان اهداف البحث تتمثل في :

- 1 - تحليل عناصر البيئة الداخلية والخارجية لمهنة المحاسبة القانونية في الاردن باستخدام نموذج SWOT باعتباره اداة مهمة في تحليل الوضع العام للمهنة .
- 2 - رصد جوانب الضعف والتهديدات التي تواجهها المهنة في محاولة، لتجاوزها والتغلب عليها .
- 3 - اغتنام الفرص المتاحة واستثمار جوانب القوة في المهنة لغرض تعزيز مركزها حاضرا ومستقبلا.

رابعاً : الدراسات السابقة

يمكن تصنيف هذه الدراسات حسب البيئة التي أجريت فيها الى نوعين:

الدراسات المحلية

1- دراسة سعادة (1991) بينت الدراسة ان المشكلات التي يواجهها المدقق في تدقيق المنشآت الصغيرة تنشأ من اسباب طارئة أحيانا ويمكن القول بشكل عام بان تدقيق المنشآت الكبيرة والصغيرة يواجه مشكلات واحده ويتم ضمن معايير واحدة .ويمكن تقسيم هذه المشكلات حسب مسبباتها الى محورين :

أولاً .. محور القانون والتشريع

- غياب الالتزام بمسك دفاتر وحسابات منظمة بطريقة اصولية .
- غياب الالتزام بتدقيق هذه الحسابات .
- غياب الالتزام بتقديم حسابات مدققة لاغراض المحاسبة الضريبية .
- غياب التحديد لمهام التدقيق المخصصة لكل مدقق.
- غياب التحديد للاتعاب وغياب الضمان لتحصيل هذه الاتعاب.

ثانياً .. محور الملاك

- غياب ادارات الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة .
- تجاوز الملاك لاجراءات الرقابة الداخلية وتنفيذ المهمات (أن وجدت) .
- تدني المستوى الثقافي والمعرفة المحاسبية للملاك والعاملين بشكل عام .
- تحديد الملاك مسبقا اهدافا لعملية التدقيق مختلفة عن اهداف التدقيق الالزامي .

2- دراسة سعادة (1993)

أكد الباحث ان المحاسبة تتأثر مباشرة بالقانون في نواح مهمة من عملها كتنظيم المهنة ضمن اطار يجمع منتسبها ، واقتراح معايير لها وتبنيها وحمايتها من المؤثرات الخارجية .وان هذا التأثير يمكن ان يكون سلبيا وذلك لوجود المعوقات الآتية :

- سرعة اجراء التعديلات القانونية التي تؤثر على اوضاع المنشآت الاقتصادية مما يجعل من الصعب عليها التنبؤ بالمستقبل وبالتالي الاستمرار .
- تحويل جزء من سلطة مهنة التدقيق الى الجهات الحكومية ، كوزارة التجارة ، والصناعة ، او ديوان المحاسبة.

- استمرار أقتران الادارة بالملكية في الاردن مما يعني ان المهنة تعمل في ظروف غير مواتية .
- أزيداد مسؤوليات مدقق الحسابات ،وتخفيض اجراءات الحماية الواجبة له ، وحرمانه من بعض الحقوق المفروضه له .
- مستوى العناية الحكومية التي تلقاها المهنة لا يرقى الى ما تلاقيه المهن الاخرى ،كالهندسة والطب ، وغيرها .
- غياب المعايير المحاسبية والتدقيقية التي يسترشد بها في التطبيق المحاسبي في الاردن .
- أضعاف المنشآت الصغيرة (الفردية ، وشركات الاشخاص) من الالتزام بمسك حسابات ودفاتر نظامية يتم التقرير عنها ضربيا ،مما يحد من انتشار المهنة وازدهارها .

وتوصل الباحث إلى ان تفعيل دور المحاسبة في عملية التنمية يقتضي التريث في أجراء التعديلات القانونية ومراعاة ألتثبات فيها الى ابعد الحدود واشراك المهنة في دراسة واقترح أي تعديلات على التشريعات النافذة والمراد اصداها .

3- دراسة قاقيش، والحمود (1994)

أقتصرت هذه الدراسة على تحديد الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبه في الاردن ،وبينت ان اهم المشاكل التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة هي :

- عدم شمولية رقابة الديوان لكافة المصالح الحكومية.
- عدم تكامل رقابة الديوان حيث اقتصرت على الجوانب المحاسبية ولا تتعداها الى رقابة الكفاءة والفاعلية .
- عدم توافر استقلالية وحصانة لمدققي الديوان .
- عدم كفاية عدد وخبرات مدققي الديوان .
- عدم كفاية رواتب وحوافز مدققي الديوان .
- ضعف النظم المحاسبية والرقابية الحكومية .
- عدم اكتراث الجهات المعنية بملاحظات المدققين بسبب غياب الاجراءات الرادعة . وبينت الدراسة الحلول الاتية :
- إنه يمكن تخطي الصعوبات السابقة من خلال تبني تعديل قانون ديوان المحاسبة بالشكل الذي يضمن الاستقلالية للعاملين فيه .
- تعزيز الديوان بمدققين ذوي خبرة عالية وتحسين وضعهم المادي .

4- دراسة القشي، وقرايش (2007)

أكد الباحثان إنه لضمان الجودة في أي مجال فلا بد قبل البحث عن معايير أو قوانين تلبى ضمان الجودة يجب ان نضمن جودة أخلاقيات المهنة أولاً. وخير دليل على ذلك ما حدث من انهيارات عالمية في الولايات المتحدة لبعض الشركات الرائدة وخصوصاً شركة التدقيق العالمي (ارثر اندرسون) لثبوت تورطها في بعض التلاعبات المالية التي ادت إلى انهيار أكبر الشركات ذات التأثير الاقتصادي ومثال على ذلك شركة انرون للطاقة.

وتوصل الباحثان إلى أن انهيار شركة ارثر اندرسون وشركة انرون يعود إلى تمكن إدارتي الشركتين من استخدام المحاسبة الإبداعية بشكل لا أخلاقي وأن هذين الانهيارين بشكل أساسي، جعلتا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعيد هيكلة الحاكمة المؤسسية، بشكل ركز على ضبط أخلاقيات مهنة التدقيق والمحاسبة من خلال سن قوانين جديدة. ويرى الباحثان أن ضبط أخلاقيات المهنة لا يمكن أن ينبع من سن القوانين فالعيب وفي كثير من الأحيان لا يعود إلى القوانين نفسها بل يعود إلى سوء إدارة أو تلاعب مطبقها .

الدراسات غير المحلية :

1 - دراسة البستيكي (1997)

تناولت الدراسة أهم الاستراتيجيات التي من شأنها المساهمة في تطوير مهنة المحاسبه في البحرين. وتبين ان أهم تلك الاستراتيجيات، هي رفع مستوى التعليم المحاسبي، والاهتمام بالتعليم المستمر للمحاسبين القانونيين ودعم ومساعدة جمعية المحاسبين البحرينية (نقلا عن الخاطر والعطار ، 2004)

2- دراسة Lenstal (2000)

عرضت الدراسة عدة مسائل رئيسية تواجه مهنة مراقبة الحسابات وتشكل تحديات جسيمة يلزم معالجتها، تتمثل في التلاعب بأرقام الأرباح، والخداع والتضليل في التقارير، وضعف إجراءات الرقابة الداخلية، فضلا عن وسائل استقطاب الكوادر الجيدة العاملة في المهنة، ومعايير الجودة وتحسين فاعلية التدقيق، وخلصت الدراسة الى ان مستقبل المهنة يدعو الى التفاؤل ومن الممكن دعمه وتأكيدُه اذا تحقق النجاح في مواجهة المسائل السابقة، وان سوق المهنة سيحتاج في المستقبل لخدمات أكبر وبالذات في ظل التقنية الحديثة التي اضافت ابعادا جديدة من شأنها مضاعفة الحاجة الى الاطمئنان بثقة المعلومات .

3- دراسة الرحيلي (2004)

إن الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو استعراض ومناقشة أهم التطورات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى لقاء الضوء على دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وقد أوضحت الدراسة أن مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية شهدت مراحل تطويرية متقدمة خلال العقدين الماضيين لم يسبق لها مثيل. ويمكن القول بأن العشرين سنة الماضية كانت بحق هي المحور الفاصل بين مرحلتين أساسيتين في مسيرة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، فبعد أن كانت المهنة تدار وتتظم من خلال بعض المواد والاحكام الموجودة في النظام التجاري الصادر عام 1350هـ، وفي نظام الشركات الصادر عام 1385هـ، إضافة إلى نظام المحاسبين القانونيين الصادر عام 1394هـ. والذي كان يقتصر دوره فقط على تحديد شروط الترخيص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وما ينبغي على المحاسب القانوني اتباعه بعد الحصول على هذا الترخيص، إلى مرحلة أصبحت فيها المهنة متكاملة المقومات الأساسية تحكمها أنظمة ولوائح وقواعد ومعايير مهنية محلية، وتدار من خلال هيئة مهنية متخصصة لا يقل ما تقوم به عن ما هو موجود في الدول المتقدمة.

كما أكدت الدراسة أن المحاسبة تلعب دوراً مهماً في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتزايد أهمية هذا الدور بصورة مستمرة من خلال ما تقدمه المحاسبة من معلومات مهمة لمتخذي القرارات المختلفة في المستويين الجزئي (Micro) والكلي (Macro). وقد ختمت الدراسة ببعض التوصيات والمقترحات التي سوف تساهم - بإذن الله - في تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لمواجهة متطلبات وتحديات الفترة القادمة.

4- دراسة الخاطر والعطار (2004)

تعرفت هذه الدراسة على اهم المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في قطر وحلولها من وجهة نظرهم وعلاقة هذه المشاكل والحلول ببعض الخصائص الشخصية للمدققين وتم تحقيق ذلك عن طريق مسح استقصائي اجري على اربعين مدققاً تم اختيارهم عشوائياً من بين (52) مدققاً يعملون في جميع مكاتب تدقيق الحسابات في الدولة والبالغ عددها (26) مكتباً، ووجدت ان اهم المشاكل هي عدم ملاءمة اتعاب التدقيق مع حجم العمل، وضعف نظم الرقابة الداخلية في المنشآت التي تجري لها عملية التدقيق، وغياب دور الجمعيات المهنية، وعدم الزام المنشآت بمسك دفاتر منتظمة من اهم المشاكل التي تواجههم في عملهم، وان المشاكل التي يواجهها مدققي الحسابات في قطر تختلف باختلاف مؤهلاتهم العلمية والمهنية، وتخصصاتهم، وسنوات خبراتهم، ووظائفهم التي يشغلونها. وان الحلول اللازمة لهذه المشاكل من وجهة نظر مدققي الحسابات في قطر هي ضرورة عدم حصر التدقيق في الشركات المساهمة، وتوعية العملاء باهمية التدقيق، واشترط اجتياز اختبار لطالبي تراخيص ممارسة مهنة التدقيق، وتبني قواعد ومعايير متعارف عليها للمهنة.

5- دراسة البكوع (2006)

خلصت الدراسة الى ان استخدام تقنية المعلومات والاتصالات ادت الى تغيير مستمر في تقنية تجميع ومعالجة ونشر البيانات المحاسبية الامر الذي ينعكس بدوره على مهنة مراقبة الحسابات في صورة تغيرات جوهرية للاساليب التقليدية للتعامل مع هذه البيانات وتحديات جسيمة تواجه المهنة تزداد حدتها بالتطور المستمر في عناصر هذه التقنية مما يستوجب تحديد وتشخيص هذه التحديات من اجل وضع رؤية مستقبلية شاملة للمهنة وتمكينها من تحسين ادائها في تقديم افضل الخدمات بما يجعلها قادرة على مواكبة التطور التقني والارتقاء بالمهنة . واكدت الدراسة ان قدرة المهنة ونجاحها في مواجهة تحدياتها يستند بشكل رئيسي على درجة التواصل بينها وبين بيئتها والتي تتحدد من خلال فهم وتحليل مكونات هذه البيئة ذات التفاعل والتداخل بين متغيرات داخلية تكشف مجالات القوة والضعف ومتغيرات خارجية تعكس نواحي الفرص والتهديدات التي تواجه المهنة .وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيئة الخارجية وبيئة المهمة والبيئة الداخلية الى:-

- 1- تمثل بيئة المهمة العامل الرئيسي الاول ضمن متغيرات البيئة الخارجية وتمثل بيئة المهمة كل الجماعات ذات التأثير المباشر في نمو وتقدم المهنة ونجاحها وديمومتها ويمثل الزبائن اهم متغيرات الفرص وعدم ارضاء حاجاتهم يشكل اكبر تهديد على المهنة.
- 2- ضمن متغيرات البيئة الداخلية فان تاهيل الموارد البشرية هو العامل الرئيسي الاول الذي يشكل قوة امام تطوير مهنة مراقبة الحسابات في العراق ،والذي يتطلب اعادة هيكلة المناهج المحاسبية والخطط الدراسية لاحتواء عناصر التطور في تقنية الحاسوب.

6. دراسة الدلاهمة (2006)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية سواء كانت مشكلات متعلقة بالعمل أو بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالمهنة أو أية مشكلات أخرى.

ولتحقيق أهداف البحث، وزعت استبانة على 120 من 160 من المحاسبين القانونيين الممارسين، وقد بلغت عدد الاستبانات المستردة 95 استبانة، أي بنسبة 59.38% من مجتمع الدراسة.

وقد كشفت الدراسة عن مشكلات أهمها :

- 1- إلزام المراجعين بالتفرغ لممارسة المهنة.
- 2- عدم ملائمة أتعاب المراجع مع حجم العمل.

- 3- نظرة المستفيدين إلى الهدف من عملية المراجعة هو اكتشاف الغش والاطفاء.
4- التناقص غير الشريف بين المراجعين.

وللتغلب على هذه المشكلات، خرج الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

- 1- وضع أساس لتحديد أتعاب المراجعين وحد أدنى للأتعاب.
2- التركيز على النوعية في تدريس المحاسبة والمراجعة في الجامعات السعودية والعربية وإلزام الدارسين بفترة تدريب معينة في مكاتب المحاسبة والمؤسسات المختلفة.
3- نشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين جمهور مستخدمي التقارير المالية وتعريفهم بأهداف عملية المراجعة ودور المدقق ومسؤولياته من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
4- إلزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني واحترام الأنظمة والقوانين المنظمة للمهنة.

تحليل الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن تسجيل عدد من الملاحظات التي تبين موقف الدراسه الحالية من الدراسات السابقة والتي أهمها :-

- 1- تناولت الدراسات المحلية السابقة المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة القانونية في القطاعات الحكومية او الخاصة . وركزت بشكل كبير على المشاكل القانونية دون بيان فيما اذا كانت تلك المشاكل تتعلق بالبيئة الداخلية او الخارجية .
2- تبنت معظم الدراسات السابقة أسلوب الأستبانة لتعزيز النتائج النظرية بالمسموحات الميدانية للوصول الى نتائج أكثر دقة .
3- لم تتبن الدراسات السابقة فيما عدا دراسة البكوع أسلوب التحليل الاستراتيجي للبيئتين الداخلية والخارجية لمهنة المحاسبة القانونية لتشخيص متغيرات أو عوامل القوة والضعف ، والفرص والتهديدات .

وان ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة انها ستستخدم اسلوب SOWT لتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمهنة المحاسبة القانونية في الاردن للتحقق من الفرضيات التالية وفقا للمنهجية المعتمدة .

خامسا : فرضيات البحث

يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها

« ان استخدام نموذج SWOT يساهم بشكل فعال في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة والحاسمة في اتجاه مسار مهنة المحاسبة القانونية في الاردن »

وفرضيات فرعية :

- 1- تعتبر عوامل البيئة الداخلية اكثر العوامل تأثيرا في مسار مهنة المحاسبة القانونية في الاردن .
- 2- تعتبر عوامل البيئة الخارجية اكثر العوامل تأثيرا في مسار مهنة المحاسبة القانونية في الاردن.

سادسا : منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي واستندت على الادبيات المتعلقة بالموضوع في جمع المعلومات اللازمة ، اضافة الى الاستبانة التي صممت لجمع البيانات الاولية الضرورية للدراسة، وقد تألفت من محورين اساسين الاول يرتبط بجوانب قوة المهنة والتي في حالة عدم توفرها يمكن ان تشكل جوانب ضعف ضمن البيئة الداخلية ، اما المحور الثاني فارتبط بمتغيرات البيئة الخارجية التي تشكل فرصاً أمام تطوير المهنة واذا لم تستغل او يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن ان تكون تهديدا يواجه المهنة . ولغرض اختبار صدق الاستبانة أعتمد الصدق الظاهري من خلال توزيعها على مجموعه من الخبراء في مجال التدقيق كأكاديميين ومهنيين. وايد الخبراء ان ما ورد في كل محور من مؤشرات يمكن أن يكون ضمن البيئة الداخلية والخارجية ومؤشرات قوة او فرصة .وقد تضاربت الاراء حول تنوع الخدمات التي يقدمها المدقق وتقديم الخدمات الاستشارية فبعض الخبراء اشارالى انها جانب قوة والبعض الاخر اشار الى انها تشكل جانب ضعف وقد ارتأى الباحثان ابقاءها، وستوضح النتائج بعد توزيعها على العينة المختارة اذا كانت تشكل جوانب قوة ام ضعفا وبالتالي اصبحت الاستبانة جاهزة للتوزيع .

وتم استخدام معامل Coronbach Alpha لقياس الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الاستبانة وتحديد مستوى الثبات او الاستقرار في الاجابات وبلغ المستوى الاجمالي 87 % وتعد نسبة جيدة لاغراض الدراسة علما بان جودة اداة القياس تتحقق اذا زاد هذا المعامل عن الحد الادنى المقبول وهو 60 % .

وبغية اختبار صحة الفرضيات تم استخدام مجموعة من الادوات الاحصائية من خلال البرنامج الاحصائي SPSS ويمكن تحديد هذه الادوات بالاتي :

- التكرارات
- الوسط الحسابي
- الانحراف المعياري
- التحليل العاملي .
- النسبة المئوية

الجانِب النظري

التحليل الاستراتيجي (منظور عام)

يشكل التحليل الاستراتيجي أحد متغيرات نموذج تكوين الاستراتيجية وتنفيذها معبراً عنه بتقييم البيئة الداخلية لتحديد قوة وأفتدار المنظمة وضعفها من جانب، وتقييم البيئة الخارجية وتحديد المعطيات الخارجية من فرص وتهديدات من جانب آخر ، وبذلك يكون مستجيباً لرسالة المنظمة وتوجهها لوضع أهدافها واستراتيجيتها (Mondy & Permeaux , 1995 , P:175) .

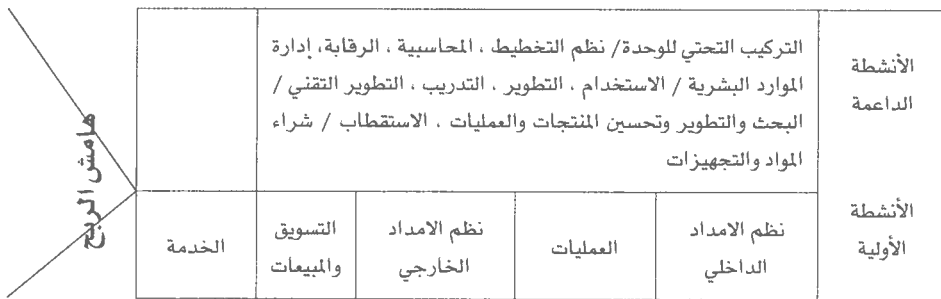
ويتفق (الدوري ، 2003 ، ص 107) الى حد كبير مع المفهوم السابق ويشير اليه على انه مجموعة الأدوات التي تستخدمها الإدارة الاستراتيجية لتشخيص مدى التغير الحاصل في البيئة الخارجية وتحديد الفرص والتهديدات وتشخيص السمات أو المميزات في المنظمة، من أجل السيطرة على بيئتها الداخلية وبشكل يساعد الإدارة في تحقيق العلاقة الايجابية بين التحليل الاستراتيجي للبيئة وتحديد أهداف المنظمة والأستراتيجية المطلوبة .

وتؤكد الشهابي (1993 ، ص 11) أن الفرض الأساسي للتحليل الاستراتيجي هو تحديد الموقف التنافسي للمنظمة من خلال استكشاف المتغيرات المتوقعة في البيئة المحيطة بها ومدى تأثيرها في مختلف أهداف وأنشطة المنظمة ، فضلاً عن تحديد نقاط ومصادر قوة وضعف المنظمة في نطاق هذه المتغيرات واحداث التوازن النسبي مع البيئة باستغلال فرصها وتجنب تهديداتها ، ويضيف Stacey (1996 ، P167) ان التحليل الاستراتيجي ومن خلال اساليبه المستخدمة يسند الى سيادة المنطق الاستراتيجي الذي يرتكز عليه بناء الأستراتيجيات فهو يهيئ معرفة موضوعية عن سلسلة نتائج الأعمال، وأسلوب أدائها، ويحدد العوامل الاستراتيجية التي سوف تحدد مستقبل المنظمة. كما يشير الى ذلك (Hunger & Wheelen, 2006, P:9) وحددت مجالات التحليل الاستراتيجي بمستويين هما البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية (أحمد ، 2003 ، ص 28) وهناك من يقسم البيئة الخارجية الى بيئة عامة وبيئة مهمة (Hunger & Wheelen , 2006, P:15) .

واتجه تفكير الباحثين في علم الادارة الاستراتيجية الى أدوات التحليل الاستراتيجي فقد عرض كل من (Hunger & Wheelen , 2006, P:58) مجموعة من ادوات التحليل الاستراتيجي مبوبة وفقاً لمستويات بيئة التحليل فمنها، ادوات تتعلق بتحليل البيئة الداخلية ، مثل مدخل الاعتماد على الموارد ، ويقوم على جانبيين مهمين هما ماهي الموارد المتوفرة من ناحية ؟ وماهي الموارد المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية من ناحية أخرى ، وتمثل هذه الموارد بالموارد المادية ، والبشرية ، والمالية ، وغير الملموسة وكذلك نموذج Zakon (الطويل ،

وسلطان ، 2006 ، ص 79) ويعتبر تحليل سلسلة القيمة أداة أخرى من أدوات تحليل البيئة الداخلية يعتمد في مفهومه على مجموعة مترابطة من وظائف (أنشطة) المنظمة التي تخلق القيمة لمنتجاتها أو خدماتها ويعد نموذج سلسلة القيمة الذي قدمه Porter تكتيكاُ يستخدم لتحليل الأنشطة الرئيسية في المنظمة بهدف تحديد مصادر الميزة التنافسية ومعرفة عناصر القوة والضعف الداخلية الحالية والمحتملة ، ويتكون النموذج من أنشطة أولية وأنشطة داعمة كما يوضحها الشكل الآتي :

شكل رقم (1) نموذج سلسلة القيمة وفق تصور Porter



Hunger, David.j. & wheelen, thomasl,2006. strategic management, 4th ed- Addison-Wesley long man .Inc. usd.87

ويعتبر تحليل الموارد الوظيفية والتدقيق الاستراتيجي من الادوات الأخرى التي تستخدم في تحليل البيئة الداخلية .

أما تحليل Pest فيعد أحد الادوات الأساسية لتحليل البيئة الخارجية ، حيث يشمل تحليل مختبرات البيئة العامة المتمثلة بالمتغيرات (القانونية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والتقنية) ، واختيار العوامل الاستراتيجية التي تمثل الفرص والتحديات والاستفادة من الفرص وتجنب التحديات ، أما نموذج Porter لتحليل الصناعة فإنه يعتمد على تحليل قوى المنافسة المؤثرة في مجال نشاط معين والمتمثلة بالمنافسون في الصناعة ، والمنافسون الجدد والمحتملون ، ومنتجو السلع البديلة ، وقوة المجهزين ، وقوة المشترين ، وباقي أصحاب المصالح ، وللوقوف على الهيكل العام للصناعة والتعرف على الموقف التنافسي لا بد من دراسة وتحليل هذه العناصر والوقوف على العمليات المتداخلة فيما بينها (Hunger,& wheelen, 2006)
 P69-) ويرى Robson (2005 ، P35) أن تحليل SWOT (Strengths weakness, Opportune unite,)
 threats) أداة مهمة ومفيدة في تحليل البيئة الكلية على أساس الموازنة بين عناصر القوة والضعف في

البيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية وتوضح هذه الاداة العلاقة بين التقييمين الداخلي والخارجي ، وتمثل الأوجه الرئيسية التي يجب تناولها بالفحص والتدقيق لتنفيذ هذه الاداة بالآتي :

جوانب القوة ... وتعني بها المهارات والاستعدادات التي تساعد المنظمة للتفوق على المنظمات الاخرى سواء كان مناخ المنافسة جزئياً أو كلياً. أي بعبارة أخرى هي الكفاءات المتوفرة داخل المنظمة وتسهم بشكل إيجابي في إنجاز العمل (Barny & Griffin, 1992 -P 216).

جوانب الضعف تشير إلى نقص إمكانيات المنظمة عند مقارنتها مع إمكانيات المنظمات المنافسة ينعكس بشكل سلبي على إمكانية التنافس والاستمرار.

الفرص .. هي تلك الظروف المحيطة بالمنظمة في مكان وفترة محددة والتي يمكن استغلالها في تحقيق الاهداف الاستراتيجية لها.

التهديدات ... الاحداث والظواهر الموجودة في البيئة والتي تخلق صعوبة أمام المنظمة لتحقيق مستوى أداء اقتصادي متميز.

تحليل SWOT لمهنة المحاسبة القانونية

لمهنة المحاسبة دوراً مهماً في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتزايد أهمية هذا الدور بصورة مستمرة من خلال ما تقدمه من معلومات مهمة لمتخذي القرارات المختلفة وتخفيض خطر المعلومات. وتواجه المهنة منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات هائلة. لذا أجرى العديد من الباحثين الدراسات لاستكشاف بيئة المهنة ومحاولة تحليلها ودراسة المتغيرات التي تكشف عن مجالات القوة أو الضعف او الفرص والتهديدات بالشكل الذي يرشد المهنة في رسم وصياغة استراتيجياتها بشكل سليم.

ففي دراسة لجمعه (2000، ص 67- 70) اشار إلى متغيرات البيئة الداخلية لمهنة المحاسبة تتمثل بـ (طبيعة المهمة ، درجة عدم التأكد ، تقنيات التدقيق ، الاتصال ، التجانس الثقافي التنظيمي ، نمط القيادة والاشراف، موازنة الوقت ، نظام تقييم الاداء ، الرضا عن العمل ، الدافعية للإنجاز ، معدل الدوران ، الالتزام المهني التنظيمي). وتوصل الرحيلي (2004) إلى أن الدول النامية تعاني من مشاكل محاسبية جوهرية تشكل جوانب الضعف والتهديدات لمهنة المحاسبة تتلخص في نقص المحاسبين الكفاء في كافة مستويات المحاسبة، وعدم توفر المعلومات المحاسبية وإن كانت متوفرة فهي ليست بالصيغة المطلوبة أو تصل متأخرة جداً لمستخدميها، ونقص التقارير المالية ، ومعايير المراجعة المناسبة ، ونقص وعجز التنظيمات المحاسبية الوطنية ، واعتبار الهدف من المهنة بالدرجة الأولى مساعدة الشركات على التهرب

من الضريبة والتلاعب بالقوائم المالية. وفي دراسة للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2001، ص 37) أشار إلى أن مهنة المحاسبة تتشكل من خلال مجموعة المعارف العقلية والمهارات الفنية التي تحدد الممارسات والتطبيقات التي تهيك المهنة. ويرى الباحثون أن هذه التحليلات ذات دلالات شتى حيث توضح الاستعدادات الداخلية، الانسانية، والتقنية، التي يمكن من خلالها ضمان حسن التعامل مع الفرص والتهديدات في الامدين القريب والبعيد. أي بعبارة أخرى قياس التهيؤ الثقالي الداخلي الذي يمكن من التفاعل مع البيئة الخارجية المتمثلة بالمتغيرات السياسية والقانونية، والمتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات الاجتماعية، والثقافية، وأخيراً المتغيرات التقنية. وفي محاولة من قبل الباحثين سيتم استخدام نموذج SWOT للتعرف على البيئة الداخلية والخارجية لمهنة المحاسبة القانونية في الاردن.

الجانب العملي :

أولاً - تحديد مجتمع الدراسة ووصف لعينة البحث

تم اختيار مجتمع الدراسة من المدققين المجازين والذين يمارسون المهنة داخل المملكة والبالغ عددهم (314) ووزعت الاستبانة على 100 مدقق كعينة عشوائية وتمكن الباحثون من استرداد 67 استبانة واستبعدت 5 استبانات نتيجة عدم تكامل معلوماتها وبالتالي أصبحت العينة مكونة من 62 مدققاً وفيما يلي توصيف لمفردات العينة حسب المعلومات العامة.

1- المؤهل العلمي

جدول رقم (1) المؤهل العلمي لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
3.2 %	2	دكتوراه
19.4 %	12	ماجستير
74.2 %	46	بكالوريوس
3.2 %	2	أخرى
100 %	62	المجموع

* معظم العينة المختارة من الحاصلين على شهادة JCPA المهنية.

2- التخصص الدقيق

جدول رقم (2) التخصص الدقيق لأفراد العينة

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
% 96.8	60	محاسبة
% 3.2	2	تخصص آخر
% 100	62	المجموع

3- البلد المانح للشهادة

جدول رقم (3) البلد المانح للشهادة

النسبة	التكرار	الفئة
% 96.8	60	الأردن
% 3.2	2	أخرى
% 100	62	المجموع

4- سنوات الخبرة في التدقيق

جدول رقم (4) عدد سنوات الخبرة في التدقيق

النسبة	التكرار	الفئة
% 61.3	38	أقل من 5 سنوات
% 29	18	5-10 سنوات
% 3.2	2	11-15 سنة
% 6.5	4	أكثر من 15 سنة
% 100	62	المجموع

يلاحظ من خلال الجداول السابقة أن أعلى نسبة من العاملين في مجال التدقيق هم من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 74,2% كما أن الاغلبية كانوا في تخصص المحاسبة حيث بلغت النسبة 96,8% وانهم من خريجي الجامعات الاردنية بنسبة 96,8% وان أكثر الفئات خبره في مجال التدقيق هي فئة أقل من خمس سنوات بنسبة 61,3% ثم من 5-10 سنوات بنسبة 29%. من خلال ما سبق يتضح أن جميع أفراد العينة يمتلكون المؤهل العلمي والخبرة العملية المناسبة بالشكل الذي يؤهلهم لتشخيص جوانب القوة والضعف للبيئة الداخلية لمهنتهم، والفرص والتهديدات لبيئتهم الخارجية.

ثانياً : وصف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ...

اولاً .. وصف وتشخيص متغيرات البيئة الداخلية

تطرق المحور الأول إلى تحديد جوانب القوة لبيئة عمل المدقق الخاصة وفي حالة عدم توفر تلك الجوانب بالشكل المطلوب يمكن أن تشكل جوانب ضعف من خلال السؤال الآتي :

هل تؤيد بأن العوامل الآتية تشكل جوانب قوة لمهنة المحاسبة القانونية في الاردن وعدم توفرها أو الالتزام بها بالشكل المطلوب يمكن أن يعتبر جانب ضعف لهذه المهنة وباستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاستجابة إلى مساحة المقياس الخماسي المستخدم ظهرت النتائج الآتية:

جدول رقم (5) تشخيص متغيرات البيئة الداخلية

الرقم	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	95.48%	0.42153	4.7742	- التأهيل العملي
2	90.968%	0.56329	4.5484	- استخدام الحاسوب في تنظيم العمل
3	89.032%	0.95261	4.4516	- الالتزام بمعايير التدقيق
4	88.388%	0.71399	4.4194	- الاستقلال المهني
5	87.742%	0.79661	4.3871	- الالتزام بالقوانين
6	87.096%	0.77028	4.3548	- التأهيل العلمي
7	86.452%	0.74160	4.3226	- عدد ونوع الكفاءات المستخدمة في مكاتب التدقيق
8	84.516%	0.71102	4.2258	- تقديم الخدمات في الوقت المناسب

9	% 82.58	0.87748	4.1290	- معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية
10	% 79.354	1.00764	3.9677	- نوع الخدمات التي يقدمها المدقق
11	% 77.42	0.83928	3.8710	- استخدام الاساليب الاحصائية في العمل
12	% 76.774	0.81369	3.8387	- الامكانيات المادية لمكاتب التدقيق
13	% 76.774	0.68217	3.8387	- وجود تعليمات واضحة لتفويض الاعمال
14	% 76.77	1.05882	3.8385	-انخفاض معدل الدوران داخل المكتب
15	% 72.904	0.83168	3.6452	-تقديم الاستشارات
16	% 72.25	0.87506	3.6129	-حجم مكتب التدقيق
17	% 70.322	1.37593	3.5161	- إجراءات تقييم اداء الموظفين داخل المكتب
18	% 68.388	1.13871	3.4194	- ملاءمة الاتعاب مع حجم العمل
19	% 68.386	1.07959	3.4193	- علاقة المدقق بزملائه
20	% 63.87	0.97238	3.1935	- انخفاض تكاليف العمل
21	% 59.354	1.24094	2.9677	- قوة العلاقة بين المدقق والعميل

يشير الجدول أعلاه أن أكثر عوامل البيئة الداخلية تأثيراً ، التأهيل العملي، واستخدام الحاسوب في تنظيم العمل ، والالتزام بمعايير التدقيق ، والاستقلال المهني ، كذلك الالتزام بالقوانين ثم التأهيل العلمي وكانت النسب المئوية لهذه العوامل تتراوح ما بين 87-95% ويلاحظ من تفاصيل هذه العوامل انها ترتبط بالمعايير الشخصية المتعلقة بشخصية المدقق، وظهر تأثير التأهيل العملي أكبر من التأهيل العلمي وهذا ناتج في رأينا من التشابه الكبير في التأهيل العلمي لافراد العينة فأغلبهم من حملة البكالوريوس. أما أقل العوامل تأثيراً فهي قوة العلاقة بين المدقق والعميل . وانخفاض تكاليف العمل ، كذلك علاقة المدقق بزملائه، ومدى ملاءمة الاتعاب مع حجم العمل . حيث تتراوح النسب المئوية لهذه العوامل بين 59-68% ويلاحظ بان أغلبية هذه العوامل هي تنظم علاقة المدقق بالعميل وبرأينا أن سبب ضعف تأثير هذه العوامل ناتج عن عدة أسباب منها، وجود القوانين والقواعد السلوكية التي تحدد مدة هذه العلاقة وطبيعتها، وتكاليفها، كما أن تأثير هذه العوامل يرتبط بالشخص أو الطرف الآخر وهو العميل وسلوكياته تجاه المدقق، أضف إلى ذلك أن هذه العوامل ترتبط بمؤثرات خارجية منها المؤثرات الاقتصادية والقانونية والثقافية. كما لوحظ ان

هناك اختلافا في تأثير بعض العوامل، منها نوع الخدمات التي يقدمها المدققون ويعود السبب في رأينا إلى الاختلاف في اعتبارها تمثل جانب قوة أم جانب ضعف نتيجة التأثير في استقلالية المدقق وقد تم اكتشاف ذلك من خلال أختلاف آراء الخبراء ضمن الصديق الظاهري للاستبانة .

ثانيا: تحديد عوامل البيئة الداخلية باستخدام التحليل العاملي.

باستخدام التحليل العاملي تم تحليل متغيرات البيئة الداخلية فتبين أن هناك أربعة عوامل ذات تأثير على مهنة التدقيق وتفسر بمجموعها ما نسبته 75.9 % من التباين الكلي في مهنة المحاسبة القانونية حيث تفسر شخصية المدقق 28.7 % من التغيرات، وان استخدام التقنيات الحديثة يفسر ما نسبته 26.9 % من التباين في أداء المهنة، وان مجموع العاملين يفسر ما نسبته 55.6 %، اما نوع الخدمات المقدمة من قبل المدقق فانها تفسر 12.4 % من التباين ومن خلال جمعها مع العاملين السابقين نجدها تفسر نسبة 68 % ، أما إجراءات جودة العمل فانها لوحدها تفسر ما نسبته 7.9 % ، وان مجموع العوامل الاربعة تفسر ما نسبته 75.9 % من التباين في أداء المهنة وان اكثر العوامل تأثيرا هي (شخصية المدقق) ، ويعرض الجدول التالي نتائج التحليل الذاتي لمصفوفة الارتباط الناتجة عن تحليل المكونات الاساسية وكالاتي :

جدول رقم (6) نتائج التحليل الذاتي لمصفوفة الارتباط

العوامل	القيمة الذاتية	النسبة المئوية لتباين العامل إلى مجموع التباين	النسبة المئوية التراكمية
1- شخصية المدقق	6.714	28.7	28.7
2- استخدام التقنيات الحديثة في العمل	3.940	26.9	55.6
3- نوع الخدمات المقدمة للعميل	2.359	12.4	68
4- إجراءات جودة العمل داخل المكتب	1.489	7.8	75.9

ثالثا .. وصف وتشخيص متغيرات البيئة الخارجية..

تم صياغة مجموعة من الاسئلة التي تغطي عوامل البيئة الخارجية المتمثلة بالعوامل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتشريعية أو القانونية والسياسية والتي يمكن أن تشكل فرصاً لتطوير العمل التدقيقي وإذا لم يتم الاستفادة منها بشكل صحيح يمكن أن تعتبر عوامل تهديد لاستمرار أو تطوير المهنة وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها وكما موضحة في الجدول رقم (7) .

جدول رقم (7) عوامل البيئة الخارجية

ترتيب الأهمية	النسبة المئوية	الانجراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة (الأسئلة)
1	% 89.032	0.56329	4.4516	- كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات
2	% 89.26	0.66966	4.4513	- تكامل المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات
3	% 88.388	0.66649	4.4194	- وجود التزام بتطبيق المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق
4	% 86.452	0.82530	4.3226	- وجود قواعد وأداب السلوك المهني
5	% 85.162	1.14427	4.2581	- وعي العملاء بأهداف وأهمية التدقيق
6	% 81.936	0.78322	4.0968	- وجود جمعيات مهنية تنظم المهنة
7	% 81.29	1.14335	4.0645	- تعليم محاسبي مناسب مع متطلبات المجتمع
8	% 81.2	0.92329	4.060	- توحيد القوانين التي تتعلق بالمهنة
9	% 81.06	0.95814	4.053	- وجود معاهد متخصصة لمنح شهادة المحاسبة القانونية
10	% 80.96	1.11620	4.048	- وجود معايير تدقيقية ومحاسبية محلية
11	% 80	0.99177	4.00	- وجود جهات تراقب جودة عمل المدقق
12	% 79.354	0.90477	3.9677	- تناسب العناية الحكومية مع مستوى المهنة
13	% 78.71	1.14335	3.9355	- وجود معايير لتحديد أتعاب المدققين
14	% 77.42	1.07861	3.8710	- زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية
15	% 77.4	0.94927	3.8700	- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي
16	% 76.774	1.14335	3.8387	- وجود جهات متخصصة لتدريب المدققين
17	% 74.838	1.25366	3.7419	- التفاضل الشريف بين مكاتب التدقيق
18	% 74.82	1.0546	3.7410	- وجود شروط لاجتياز امتحان ممارسة المهنة
19	% 70.968	1.01912	3.5484	- الاستقرار السياسي
20	% 68.388	1.44345	3.4194	- عدم حصر التدقيق في الشركات المساهمة فقط

يلاحظ من الجدول السابق أن أكثر العوامل تأثيراً هي كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات محل الفحص ، وتكامل المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات، ووجود التزام بتطبيق المعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية وتتراوح النسبة ما بين 88-89%. أما أقل العوامل تأثيراً فهي التي تتعلق بنطاق عملية التدقيق أي الجهات الخاضعة للتدقيق ، والاستقرار السياسي ، وشروط اجتياز امتحان ممارسة المهنة، حيث تتراوح نسبة الوسط الحسابي الى مساحة المقياس المستخدم من 74 % - 68 % . وربما يعود سبب ذلك الى الاستقرار السياسي في البلد واستقرار التشريعات فيه الى حد ما .

رابعاً : اختبار الفرضيات باستخدام التحليل العاملي .

يلاحظ أن المتغيرات التي تشكل ما يسمى ببيئة المهمة أي التي تكون على تماس مباشر بعمل المدقق متمثلة، بدرجة كفاءة الرقابة الداخلية ذات تأثير كبير في نوع الاجراءات التي يتبعها المدقق في عمله وحجم العينة المختارة ، كما أن تكامل المعلومات المحاسبية، والذي يعتبر من مسؤولية إدارة الشركة الخاضعة للتدقيق ومن التأكيدات التي تقدمها للمدقق سيؤدي إلى تسهيل مهمته وتحديد مسؤوليته تجاه تدقيقها وابداء الرأي حولها. كذلك التزام الادارة بتطبيق المعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية سيسهل على المدقق اتباع المعايير التدقيقية وخاصة المتعلقة بابداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، هذه العبارة أي (الصدق والعدالة) التي تقاس من خلال تطبيق تلك المعايير المحاسبية والاستمرار في تطبيقها حيث يلاحظ بان هذه المتغيرات التي أطلقنا عليها تسمية بيئة المهمة تفسر مانسبته 37.8% من التغيرات في أداء مهنة التدقيق . ويلاحظ على المجموعة الثانية من المتغيرات أنها تتعلق بالقيم الاخلاقية ووعي العملاء، والتعليم المحاسبي وترتبط هذه المتغيرات بالعوامل الثقافية والاجتماعية حيث يلاحظ ان العامل الثقافي يفسر ما نسبته 15.8% وأن العاملين يفسرا 53.6% من التباين في أداء المهنة ، أما العامل الاجتماعي فإنه يفسر لوحده 10.6% ، ومن خلال جمعه مع العاملين السابقين نجد ان العوامل الثلاثة يفسرون نسبة 64.2% من التغيرات التي تطرأ على مهنة المحاسبة القانونية ، ثم يأتي بعد ذلك العوامل القانونية .

والسياسية اذ أنها تفسر لوحدها مانسبته 8.9% ، ومن خلال جمعها مع العوامل السابقة نجدها تفسر مانسبته 73.1% ، اما العامل الاقتصادي فإنه يفسر لوحده 6.9% ومن خلال جمعه مع بقية العوامل نجد ان البيئة الخارجية بعواملها الخمسة تفسر ما نسبته 80% من التباين الكلي في أداء مهنة التدقيق وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثانية والجدول رقم (8) يعرض عوامل البيئة الخارجية.

جدول رقم (8) نتائج التحليل الذاتي لمصفوفة الارتباط

العوامل	القيمة الذاتية	النسبة المئوية لتباين العامل إلى مجموع التباين	النسبة المئوية التراكمية
1- بيئة المهمة الخاصة	8.960	37.8	37.8
2- العامل الثقافي	3.562	15.8	53.6
3- العامل الاجتماعي	2.331	10.6	64.2
4- العامل القانوني والسياسي	2.023	8.9	73.1
5- العامل الاقتصادية	1.570	6.9	80

ومن خلال مقارنة نتائج الجدول رقم (6) والجدول رقم (8) يتضح أن تأثير العوامل الخارجية أكبر من تأثير العوامل الداخلية وفي رأي الباحثين أن متغيرات شخصية المدقق، والتقنيات التي يستخدمها في عمله، ونوع الخدمات التي يقدمها، وإجراءاته في ضبط جودة العمل داخل مكتبه، ناتجة عن تأثير العوامل الخارجية متمثلة بما يتيح العميل من ظروف بيئية تسهل عمل المدقق ومؤثرات اجتماعية وثقافية تنظم سلوكياته ومؤهلاته وقانونية واقتصادية تحدد ضوابط عمله .

من خلال العرض السابق يتضح قبول الفرضية الفرعية الثانية ورفض الفرضية الفرعية الأولى .. وتقبل الفرضية الرئيسية لأن جميع العوامل ذات تأثير في مهنة المحاسبة القانونية فالعوامل الداخلية تفسر مانسبته 75.9% إذا ما أخذت لوحدها، والعوامل الخارجية تفسر مانسبته 80% ولأن نسبة المتوسط الحسابي إلى مساحة المقياس تتجاوز الـ 50% لجميع المتغيرات المختارة وكما يوضحها الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	0.42153	4.7742	- التأهيل العملي
2	0.56329	4.5484	- استخدام الحاسوب في تنظيم العمل
3	0.95261	4.4516	- الالتزام بمعايير التدقيق
4	0.56329	4.4516	- كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات محل التدقيق
5	0.66966	4.4516	- تكامل المعلومات المحاسبية
6	0.71399	4.4194	- الاستقلال المهني
7	0.66649	4.4194	- وجود التزام بتطبيق المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق
8	0.79661	4.3871	- الالتزام بالقوانين
9	0.77028	4.3548	- التأهيل العلمي
10	0.74160	4.3226	- عدد ونوع الكفاءات المستخدم في مكاتب التدقيق
11	0.82530	4.3226	- وجود قواعد واداب السلوك المهني
12	1.14427	4.2581	- وعي العملاء بأهداف وأهمية التدقيق
13	0.71102	4.2258	- تقديم الخدمات في الوقت المناسب
14	0.87748	4.1290	- لمعرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية
15	0.78322	4.0968	- وجود جمعيات
16	1.14335	4.0645	- تعليم محاسبي مناسب مع متطلبات المجتمع
17	0.92329	4.0000	- توحيد القوانين التي تتعلق بالمهنة
18	0.95814	4.0000	- وجود معاهد متخصصة لمنح شهادة المحاسبة القانونية
19	0.1.11620	4.0000	- وجود معايير تدقيقية ومحاسبية محلية
20	0.99177	4.0000	- وجود جهات تراقب جودة عمل المدقق
21	1.00764	3.9677	- نوع الخدمات التي يقدمها المدقق
22	0.99177	3.9677	- تناسب العناية الحكومية مع مستوى المهنة

23	1.14335	3.9355	- وجود معايير لتحديد اتعاب المدققين
24	0.83928	3.8710	- استخدام الاساليب الاحصائية في الحل
25	1.07861	3.8710	- زيادة الاستشارات المحلية والاجنبية
26	0.94927	3.8710	- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي
27	0.81369	3.8387	- الامكانيات المادية لمكاتب التدقيق
28	0.6817	3.8387	- وجود تعليمات واضحة لتمويض الاعمال للموظفين
29	1.05882	3.8387	- انخفاض معدل الدوران داخل المكتب
30	0.92672	3.8387	- وجود جهات متخصصة لتدريب المدققين
31	1.25366	3.7419	- التنافس الشريف بين مكاتب التدقيق
32	1.18546	3.7419	- وجود شروط لاجتياز امتحان ممارسة المهنة
33	0.83168	3.6452	- تقديم الاستشارات
34	0.87506	3.6129	- حجم مكتب التدقيق
35	1.01912	3.5484	- الاستقرار السياسي
36	1.37593	3.5161	- إجراءات تقييم اداء الموظفين داخل المكتب
37	1.13871	3.4194	- ملاءمة الاتعاب مع حجم العمل
38	1.07959	3.4194	- علاقة المدقق بزملائه
39	1.44345	3.4194	- عدم حصر التدقيق في الشركات المساهمة
40	0.97238	3.1935	- انخفاض تكاليف العمل
41	1.224094	2.9677	- قوة العلاقة بين المدقق والعمل

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- يتضمن التحليل الاستراتيجي لبيئة مهنة المحاسبة القانونية ادراكاً وتشخيصاً لخصائص البيئة الداخلية والخارجية للمهنة بهدف تحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف لتكوين صورة عن المؤثرات البيئية الأساسية في حاضر ومستقبل المهنة واستثمارها في إنجاز الاداء الأفضل. واخذت أدوات التحليل الاستراتيجي ضروباً شتى واشكالاً متعددة تبعاً لأنواع ومجالات التحليل الاستراتيجي من ناحية واغراض استخدام هذه الأدوات ووجه الاستفادة منها من ناحية أخرى .
- 2- اشارت النتائج أن جميع العوامل التي تضمنتها الاستبانة يمكن أن تشكل مقياساً للعوامل البيئية المؤثرة في مهنة المحاسبة القانونية في الاردن حيث تجاوز تأثيرها الـ 50 % وان عوامل البيئة الداخلية تفسر ما نسبته 75.9 % وان عوامل البيئة الخارجية تفسر 80 % لواخذت كل على انفراد وبالتالي يمكن قبول الفرضية الرئيسية للبحث.
- 3- ظهرت عوامل البيئة الخارجية ذات تأثير أكبر من عوامل البيئة الداخلية ويمكن ترتيب عوامل البيئة الخارجية مبتدئين بيئة المهمة الخاصة، ثم العامل الثقافي، و العامل الاجتماعي، ثم القانوني والسياسي وأخيراً العامل الاقتصادي. وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية .
- 4- أكثر عوامل بيئة المهمة الخاصة تأثيراً هي درجة كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات التي يتم تدقيقها، وتحديد مسؤولية الادارة في اعداد القوائم المالية والتزام الادارة بالمبادئ والمعايير المحاسبية.
- 5- تتمثل عوامل البيئة الداخلية بشخصية المدقق ، واستخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب أو الاساليب الاحصائية ، ونوع الخدمات المقدمة للعملاء ، ثم الإجراءات التي يتبعها مدير مكتب التدقيق لضمان جودة العمل داخل المكتب. وبالرغم من ان التحليل العاملي أظهر بان هذه العوامل تفسر ما نسبته 75.9 % من التباين الكلي لمهنة التدقيق الا ان تأثيره كان أقل من العوامل الخارجية وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الاولى .
- 6- يؤثر في شخصية المدقق مقدار الخبرة العملية ، والحفاظ على استقلاليتة أما التأهيل العلمي فيظهر تأثيره أقل من الخبرة وقد يعود ذلك لعدم وجود الفروقات الكبيرة في التأهيل العلمي لغالبية العينة إذ أن أغلبيتهم من حملة البكالوريوس في المحاسبة.

- 7- أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المدققين لا تعتبر اتعاب المدقق تشكل جانب قوة في البيئة الاردنية وذلك بسبب تدني هذه الاتعاب ولا تجاري الزيادة في الاسعار مما يؤدي إلى أن أغلبية المدققين يعملون أوقاتاً إضافية في أعمال غير التدقيق مما ينعكس على أدائهم ، ومن ناحية أخرى فإن المدقق يعمل على الاحتفاظ بعملائه مقابل تقديم التنازلات، إضافة إلى خلق جو من المنافسه غير الشريفة بين مكاتب التدقيق.
- 8- أوضحت النتائج تشتتاً في الاجابات حول نوع الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب فمن ناحية نتيجة التحديات الاقتصادية الهامة التي تواجه الاقتصاد الاردني وانضمام الاردن إلى منظمة التجارة العالمية، في 11 نيسان 2000 وظهور الاستثمارات الاجنبية ، وانشاء الشركات الدولية أحدثت تغيرات كبيرة في مهنة التدقيق الخارجي انعكس على ادائها، حيث أصبح المدقق مطالباً بتقديم خدمات تجاري الخدمات التي تقدم من قبل فروع التدقيق للمكاتب الاجنبية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يفسر البعض أن الثقافة المهنية السائدة مرتبطة بزيادة الارباح مما يؤدي إلى تقديم خدمات متعددة لا تتعلق بخدمات مهنة التدقيق مما ينعكس على سمعة المهنة.

ثانياً: التوصيات

- 1- من الضروري إعادة هندسة مهنة المحاسبة القانونية في الاردن من حيث نوع الخدمات التي تقدمها عن طريق تطبيق الاجراءات التي تركز على إعادة التفكير الاساسي وإعادة التصميم الجذري للنظم والسياسات والاجراءات المرتبطة ببيئة المهنة وعوامل البيئة الخارجية المؤثرة فيها. والمتمثلة في التعديلات التي دخلت على مهنة التدقيق عالمياً بعد قانون Sarbanes & Oxley.
- 2- تفعيل دور المنظمات المهنية في الرقابة على جودة الاداء المهني وتطبيق المعايير المهنية والتأكيد على الاستقلال المهني. إذ أن محافظة المدقق على استقلاله عند ممارسته لمسؤولياته المهنية تمكنه من تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية وزيادة ثقتهم في تقريره وتضيق فجوة التوقعات وبما ينعكس على قوة المهنة . كذلك تفعيل دور هذه المنظمات بوضع برامج التعليم المهني المستمر وعدم تجديد رخصة مزاوله المهنة بصورة آلية حتى تتمكن من رفع مستوى المهنة وكفاءة المتمنين إليها.
- 3- إلزام كافة الشركات العاملة في الاردن بتبنى أنظمة محاسبية ورقابية تتلاءم مع متطلبات العصر حتى يستطيع المدققون أداء مهمة التدقيق بكفاءة وفاعلية أكبر. متضمنة التأكيد على توافر عناصر الرقابة الداخلية المتمثلة ، ببيئة الرقابة ، ونظم المعلومات والاتصالات ، وتحليل المخاطر ، وانشطة الرقابة ، والسيطرة.

- 4- ترسيخ التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمهنة المحاسبة القانونية وبين الجامعات الاردنية لمواجهة المشاكل التي تعانيها هذه المهنة واتخاذ خطوات إيجابية في سبيل النهوض بها. من خلال تطعيم المناهج الحالية للتعليم بمساقات حديثة وعميق المحتوى العملي للمسابقات التخصصية بالشكل الذي يتلائم مع متطلبات المهنة.
- 5- إلزام الأساتذة في الجامعات بالتأهيل العملي إسوة بالمحاسبين المهنيين في شكل حضور ندوات أو محاضرات أو إعداد الابحاث بما لا يقل عن 20 ساعة معتمده سنوياً كشرط لممارسة المهنة والاستمرار بها.
- 6- مع نمو ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في عالمنا المعاصر ، فمن الضروري الأهتمام بالتكنولوجيا الحديثة وزيادة الكفاءات المتخصصة حيث يمكن السماح لاساتذة المحاسبة في الجامعات الرسمية والخاصة بممارسة المهنة (في حدود معقولة) لما لذلك من أثر إيجابي لتدعيم مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع.
- 7- بما أن شخصية المدقق كانت أحد المتغيرات أو العوامل الرئيسية لذا فإن بناء هذه الشخصية وتطوير أساليب اعداد وتنمية تأهيل مراقبي الحسابات يمكن أن يعزز جوانب القوة للمهنة من خلال الموازنة في برامج التعليم المحاسبي بين التقدم العلمي والتطبيقات العملية. بالشكل الذي يكفل تنشيط الخريج في ممارسة التحليل والتعليم الذاتي والتفكير بصورة منطقية لحل المشاكل المحاسبية.
- 8- من الضروري تطوير معايير مهنية محلية تتعلق بجودة الاداء المهني تتناسب مع متغيرات البيئة الاردنية من خلال تشكيل لجنة تتولى دراسة معوقات تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية وإيجاد بيئة قادرة على التأقلم مع هذه المعايير.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1 - أحمد ، عبد السلام (2003) أثر فلسفة TQM على الاداء الاستراتيجي ، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ص28 .
- 2 - البكوع ، فيحاء عبد الخالق ، التحليل الاستراتيجي للتحديات التي تواجه مهنة مراقبة الحسابات في إطار عناصر البنية التقنية الحديثة ، العراق حالة دراسة ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل 2006
- 3 - جمعه ، أحمد حلمي ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، ط1 ، دار صفاء للنشر ، عمان المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2001.ص67-70 .
- 4 - جلس، سالم عبد الله ، أهمية التعليم المهني المستمر للمحاسب القانوني في قطاع غزة ، بحث غير منشور ، مارس ، ص1-36 ، 2007.
- 5 - الخاطر ، خالد ناصر، والعطاء جلال محمد ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد 63 سنة 2004 ، السنة 43 الدراسات العليا والبحوث ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 2004، ص261-296
- 6 - الدلاهمة ، سليمان مصطفى ، «المشكلات التي تواجه المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية»، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 9. العدد الأول ، مايو 2006.
- 7 - الدوري ، زكريا (2003) الادارة الاستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية المكتبة الوطنية ، دار الكتب والوثائق، بغداد ، ص107.
- 8 - الرحيلي ، عوض سلامه ، (2004) «التطورات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية» مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، جامعة القاهرة، العدد 63 ، ص 119-147
- 9 - سعاده ، يوسف مصطفى ، مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات ، دراسة ميدانية ، مجلة دراسات ، العدد الأول ، المجلد الثامن عشر أ ، 1991 ص 46-79.
- 10 - سعاده ، يوسف مصطفى ، المعوقات القانونية لمهنة المحاسبة في خدمة التنمية في الاردن مجلة دراسات (العلوم الانسانية) ، المجلد 20(أ) العدد 4 ، 1993ص 144-171 .
- 11 - الشهابي ، انعام عبد اللطيف ، 1993 ، التحليل الاستراتيجي وأثره في تحديد أهداف المنظمات الاجتماعية ، دراسة تطبيقية في دائرة الرعاية الاجتماعية ، أطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ص11.
- 12 - الطويل ، اكرم احمد ، سلطان ، حكمت رشيد ، العلاقة بين الاسبقيات التنافسية والاداء الاستراتيجي - دراسة استطلاعية لآراء المدراء في عينه من الشركات الصناعية في محافظة نينوى ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 26 ، العدد الأول ، حزيران 2006، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة، ص79.

- 13 - قاقيش، محمود / الحمود، تركي، (1994) الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الاردن، منشورات ابحات اليرموك، العدد الثالث، ص 309-342.
- 14 - القشي ظاهر شاهر، وقاقيش، جهاد بدر، «التغيرات التي طرأت على مهن المحاسبة لتحسين أدارتها وجودتها وتقادي الانهيارات، الملتقى الدولي الثالث بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكيد بعنوان «الجودة والتميز في منظمات الاعمال» 7-8 مايو 2007، الجزائر.
- 15 - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، مفاهيم التدقيق المتقدمة، بموجب المناخ الدولي الذي أقرته UN CTAD، مطابع الشمس، عمان ص37.
- 16 - مجمع المحاسبين العرب، 1997، واقع مهنة التدقيق في فلسطين، المحاسب القانوني العربي، العدد 100، ص 17.
- 17 - لنستال، دايفيد (2000) «التحديات التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات» ترجمة عبد الله بن سليمان، الرقابة المالية، 2001، ص 12.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

- 1- Akathaporn, parporn,(2005) Accounting education and practice in Thailand: barriers to overcome in the development of user- oriented accounting information, International Journal of Accounting, Auditing and performance evaluation, volume 2, NO.120, 2- April 2005, pp3753-.
- 2- Barney, J.B.& Griffin, R.V.(1992) The Management of organization : strategy structure & Behavior Boston – Part " p 216.
- 3- Hunger, David.j. & wheelen, Thomas L., (2006) strategic Management 4th ed , Addison- Wesley Long man, Inc., USAp,19-87. .
- 4- Monday ,R.W. & Premeaux S.R .(1995) Management Concepts Practical & skills,7thed,NewJer sey,p175
- 5- Robson W.(2005) strategic Management & Information system : An Integrated Approach, financial times, prentice Hall,,p35.
- 6- Russell , A .and M .Mustafa, B,(1996), A comparison of Perceived problems and the Effectiveness of Enhancement strategies for the Development of accounting Education and practice in Libya and Thailand, The first International Conference of GCC Accounting Departments, Kuwait PP99124-
- 7- Stacey ,R.D., (2000) strategic Management & organizational Dynamic, the challenge of complexity , prentice Hall ,p167.

ملحق: الاستبانة المعتمدة لاغراض البحث

الموضوع/ اختبار الصدق الظاهري

الاستبانة التي بين يديك هي جزء من مستلزمات البحث الموسوم بـ (التحليل الاستراتيجي لبيئة مهنة المحاسبة القانونية في الاردن) والذي يزعم الباحثون انجازه بهدف تشخيص أهم جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية وأهم الفرص والتحديات في البيئة الخارجية لمهنة المحاسبة القانونية لذا تم تقسيم الاستبانة إلى محورين الأول يتضمن جوانب القوة التي تساعد المهنة على التفوق وأي نقص أو إخلال في هذه الجوانب يمكن أن يشكل ضعفاً في البيئة الداخلية للمهنة. أما المحور الثاني يتضمن الفرص المتاحة في البيئة الخارجية التي إذا ما تم اغتنامها بشكل صحيح يمكن أن يؤدي إلى أداء اقتصادي طبيعي والعكس يشكل تهديداً للمهنة لذا يامل الباحثون في بيان الرأي حول الآتي :

- 1- إذا كانت المؤشرات المختارة في المحور الأول تشكل جزءاً من البيئة الداخلية للمهنة وكجوانب قوة.
- 2- إذا كانت المؤشرات المختارة في المحور الثاني تشكل جزءاً من البيئة الخارجية للمهنة وكفرص متاحة لتطوير المهنة.
- 3- هل هناك مؤشرات يمكن إضافتها لكلا المحورين؟
- 4- هل هناك مؤشرات يمكن مناقشتها من محور إلى آخر؟
- 5- مدى كفاية المعلومات العامة.

تعريف المصطلحات المستخدمة:

التحليل الاستراتيجي: التحليل الذي يهدف إلى دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في اتجاهات ومستقبل المهنة ضمن إطار شمولي متكامل للبيئة الداخلية والخارجية.

البيئة الداخلية ... القوى الداخلية المؤثرة في المهنة وادائها على نحو مباشر وتتضمن متغيرات القوة والضعف.

جوانب القوة .. المهارات والاستعدادات التي تساعد المهنة على التفوق وتسهم بشكل إيجابي في إنجاز العمل.

جوانب الضعف ... النقص في المهارات والضعف في الاداء.

البيئة الخارجية .. جميع الظروف والمؤثرات التي تحيط بالمهنة وتنشأ خارجها لكنها تؤثر بشكل غير مباشر في أهدافها وقراراتها وتشمل الفرص والتهديدات.

الفرص: .. هي الاحداث والظواهر في البيئة الخارجية المحيطة بالمهنة والتي إذا ما تم اغتنامها ستؤدي إلى أداء اقتصادي طبيعي.

التهديدات .. عكس الفرص وتمثل بالمتغيرات غير المواتية في البيئة الخارجية ذات التأثير السلبي في المهنة.

المعلومات العامة

مهني

أكاديمي

الفئة التي تنتمي إليها

البلد المانح للشهادة

المؤهل العلمي التخصص

عدد سنوات الخبرة في مجال العمل

أسئلة المحور الأول ... (جوانب القوة) .. أي من العوامل أو المتغيرات الآتية تشكل جوانب قوة مهنة المحاسبة القانونية في الاردن.

الملاحظات	كلا انها ليست جوانب قوة	نعم انها جوانب قوة	كلا ليست من البيئة الداخلية	نعم انها ضمن البيئة الداخلية	المتغيرات
					1- التأهيل العلمي
					2- التأهيل العملي
					3- ملاءمة الاعتاب مع حجم العمل
					4- الامكانيات المادية لمكتب التدقيق
					5- حجم مكتب التدقيق
					6- عدد ونوع الكفاءات المستخدمة في مكتب التدقيق
					7- تنوع الخدمات التي يقدمها المدقق
					8- قوة علاقة المدقق بالعميل
					9- علاقة المدقق بزملائه
					10- وجود تعليمات واضحة لتفويض الاعمال للموظفين في مكتب التدقيق
					11- تقديم الاستشارات
					12- إجراءات تقييم اداء الموظفين داخل المكتب
					13- انخفاض تكاليف العمل
					14- الالتزام بمعايير التدقيق
					15- استخدام الحاسوب في تنظيم العمل
					16- استخدام الاساليب الاحصائية في العمل
					17- تقديم الخدمات في الوقت المناسب
					18- الالتزام بالقوانين

					19- انخفاض معدل الدوران داخل المكتب
					20- الاستقلال المهني
					21- معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية

المحور الثاني .. (الفرص) .. أي من المتغيرات أو العوامل الآتية يشكل فرصة أمام تطوير مهنة المحاسبة القانونية في الأردن .

الملاحظات	كلا انها ليست جوانب قوة	نعم انها جوانب قوة	كلا ليست من البيئة الخارجية	نعم انها ضمن البيئة الخارجية	المتغيرات
					1- توحيد القوانين التي تتعلق بالمهنة
					2- عدم حصر التدقيق في الشركات المساهمة فقط
					3- وعي العملاء بأهداف وأهمية التدقيق
					4- كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات محل التدقيق
					5- تكامل المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات
					6- وجود معاهد مهنية لمنح شهادة المحاسبة القانونية
					7- وجود جمعيات مهنية تنظم المهنة
					8- وجود معايير لتحديد ائجاب المدققين
					9- وجود جهات متخصصة لتدريب المدققين

					10- وجود قواعد وأداب للسلوك المهني
					11- وجود معايير تدقيقية ومحاسبية محلية
					12- تعليم محاسبي مناسب مع متطلبات المجتمع
					13- التناقص الشريف بين مكاتب التدقيق
					14- وجود جهات تراقب جودة عمل المدقق
					15- الاستقرار السياسي
					16- زيادة الاستثمارات المحلية
					17- زيادة الاستثمارات الاجنبية
					18- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي
					19- وجود إلزام بتطبيق المعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية
					20- تناسب العناية الحكومية مع أهمية المهنة
					21- وجود شروط لاجتياز امتحان ممارسة المهنة